

Distr.  
GENERAL

A/54/132/Add.1  
E/1999/80/Add.1  
18 June 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩

جنيف، ٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩

البند ١٣ (ح) من جدول الأعمال المؤقت\*\*

المسائل الاقتصادية والبيئية: العقد الدولي

للحد من الكوارث الطبيعية

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

البند ١٠١ (ب) من القائمة الأولية\*

البيئة والتنمية المستدامة: العقد الدولي

للحد من الكوارث الطبيعية

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام

إضافة

التقرير النهائي للجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي

للحد من الكوارث الطبيعية

موجز

ينقل هذا التقرير آراء اللجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويتضمن تقييم اللجنة للتقدم المحرز خلال العقد وملاحظاتها الختامية عن الاحتياجات المقبلة وتوصياتها بالترتيبات اللازمة لضمان استمرار الالتزام الدولي بمنع الكوارث دخولا في القرن الحادي والعشرين. ويقدم التقرير أولا عرضا موجزا للتطورات البارزة في المجالات

.A/54/50 \*

.Add.1 و E/1999/100 \*\*

الرئيسية للحد من الكوارث. ويلقي الضوء على كيفية استغلال المعرفة العلمية والخبرة التقنية على أفضل وجه بالاقتران بالسياسات العامة للتخفيف إلى أقصى حد ممكن من الاضطراب الاجتماعي والخسائر الاقتصادية التي تنجم عن الكوارث الطبيعية والكوارث المماثلة التي لها أثر ضار بالبيئة. ومع ذلك، لا بد من زيادة سرعة التنفيذ لأن هذا الموضوع يصبح جزء لا يتجزأ من تخصصات أكثر اتساما بالطابع المهني فضلا عن أشكال من السعي المشترك بين القطاعات. والحاجة هذه ملحة لأن التكاليف التي تتكبدها المجتمعات في جميع أنحاء العالم من جراء الكوارث لا تزال في ازدياد ولأن من المرجح أن تؤدي الأوضاع المنطوية على أخطار طبيعية إلى مخاطر أكثر تواترا وحدة في المستقبل. والحاجة إلى الالتزام المتواصل لمنع الكوارث هي حاجة عمومية ذات أهمية لجميع المجتمعات، ولكن أفدح الآثار المترتبة على الأخطار الطبيعية لا يزال يصيب البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والفقراء حيثما كانوا يعيشون. وينتهي التقرير إلى أنه جرى إحراز تقدم في القبول باستصواب السياسات الوقائية وجدواها، وأن العديد من الأنشطة يعزز الالتزامات المتعددة التخصصات للحد من الكوارث بصورة فعالة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٧- ١	مقدمة - أولا
٦	١١- ٨	طبيعة التهديد: الأخطار الطبيعية والمجتمع المعاصر - ثانيا
٧	١٢-٢١	الجهود التعاونية: نشوء تضافر المصالح - ثالثا
٧	١٢-١٦	ألف - العناصر الممثلة للإطار الدولي
٨	١٧-٢١	باء - الهياكل التنظيمية لليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية
٩	٢٢-٤٤	الإجازات والتقييم الشامل للعقد - رابعا
٩	٢٢-٢٣	ألف - الالتزام بتنفيذ السياسات
١٠	٢٤-٢٥	باء - تقييم المخاطر
١١	٢٦-٢٨	جيم - تقييم قابلية التأثر والتعرض للخطر
١٢	٢٩-٣٢	دال - الحد من المخاطر
١٣	٣٣-٣٦	هاء - عمليات الإبلاغ وتوفير المعلومات
١٤	٣٧-٣٨	واو - الإنذار المبكر
١٥	٣٩-٤٠	زاي - التعليم والتدريب
١٥	٤١-٤٣	حاء - فعالية اللجان الوطنية
١٦	٤٤	طاء - المبادرات التي اتخذها المسؤولون في المدن وعلى المستويات المحلية الأخرى
١٧	٤٥-٦٢	التحديات الرئيسية للقرن الحادي والعشرين - خامسا
١٧	٤٨-٤٩	ألف - الإدارة المتكاملة للمخاطر والحد من التأثر
١٨	٥٠-٥٣	باء - تركُّز السكان والمخاطر الحضرية
١٩	٥٤-٥٧	جيم - تأثر البيئة والموارد
٢٠	٥٨-٥٩	دال - قدرات البلدان النامية على اتقاء الكوارث
٢٠	٦٠-٦٢	هاء - التنسيق والتنفيذ
٢١	٦٣-٦٨	ملاحظات ختامية - سادسا
<u>المرافق</u>		
٢٤		قائمة أعضاء اللجنة العلمية والتقنية
٢٦		ملخص اجتماعات اللجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١

## أولا - مقدمة

١ - أعلنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بناء على تقرير أعده فريق الخبراء الدولي المخصص المعني بالعقد الدولي المذكور (A/44/322-E/1989/114/Add.1/Annex)<sup>(١)</sup>. وتمثل هدف العقد في الحد عن طريق العمل الدولي المتضام، لا سيما في البلدان النامية، من الخسائر في الأرواح والأضرار التي تلحق الممتلكات والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي من جراء الأخطار الطبيعية، بما في ذلك الزلازل، والأعاصير المدارية والعواصف الأخرى، والأمواج السانامية، والفيضانات، والانهيالات الأرضية، وثوران البراكين، وحرائق الغابات، وغزو الجراد وما شابهه، والجفاف والتصحر، وغير ذلك من النكبات الطبيعية المنشأ.

٢ - وفي القرار نفسه أنشأت الجمعية العامة إطارا دوليا للعمل، (انظر العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤، المرفق) دعا جميع الحكومات إلى الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية لوضع برامج وطنيه وسياسات أخرى للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. وحث فضلا عن ذلك المؤسسات العلمية والتكنولوجية والهيئات المالية وشركات التأمين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى المناسبة وجميع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على إيلاء أولوية في أنشطتها التنفيذية للتأهب للكوارث الطبيعية واتقائها وللإغاثة وللانتعاش منها في الأجل القصير.

٣ - ونص الإطار على عدة أهداف ينبغي لهذه الطائفة العريضة من المتعاونين أن تسعى إلى إنجازها خلال العقد، وهي: بناء القدرات الوطنية للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية؛ وضع مبادئ توجيهية واستراتيجيات لتطبيق المعارف العلمية القائمة؛ تعزيز البحوث الرامية إلى سد الثغرات في هذه المعارف؛ نشر المعلومات؛ وضع تدابير لتقديم المساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا، ومشاريع العرض التوضيحي، والتعليم والتدريب. وقامت اللجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، في وقت لاحق، بإعلان أهداف البرنامج لتشجيع جميع البلدان على إجراء تقييم وطني لاحتمالات الأخطار؛ وإدراج استراتيجية مستدامة للتخفيف من حدة الكوارث في خطة التنمية الاقتصادية الوطنية؛ وضمان تحسين فرص الوصول إلى الممارسات الفعالة في الإنذار المبكر على جميع مستويات المسؤولية.

٤ - وأكد جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٢)</sup> ضمن الإطار العريض للمسائل الإنمائية الدولية<sup>(٣)</sup>، أنه لا يمكن تحقيق النمو والتنمية في المجال الاقتصادي على نحو مستدام ما لم تتخذ تدابير للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والنظر، فضلا عن ذلك، في الروابط الوثيقة بين الخسائر الناجمة عن الكوارث وتدهور البيئة. وفي سياق مماثل، أكد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٤)</sup>، لا سيما المبدأ ١٨ منه، على ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة الدول المنكوبة بالكوارث الطبيعية والحالات الطارئة الأخرى التي يرجح أن تكون لها آثار مفاجئة ضارة بالبيئة في تلك الدول. ودعت النتائج التي توصل إليها المؤتمر العالمي الأول للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٥)</sup> وبرنامج عمل التسعينات لصالح أقل البلدان

نموا (A/CONF.147/MISC.9) إلى إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية في أنشطة العقد للدول الجزرية الصغيرة النامية ولأقل البلدان نموا. وعينت الجمعية العامة في قرارها ١٨٥/٥١ أمانة العقد للعمل كمديرة مهام للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بمنع الكوارث في إطار تقديم التقارير إلى لجنة التنمية المستدامة.

٥ - ولوحظ في تقييم منتصف مدة العقد الذي أجراه المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية (يوكوهاما، ٢٣ - ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٤) "أنه ينبغي توسيع مفهوم الحد من الكوارث، وإن لم يشكل جزءاً من الولاية الأصلية للعقد، ليشمل حالات الكوارث الطبيعية وحالات الكوارث الأخرى، بما في ذلك الكوارث البيئية والتكنولوجية، والترابط فيما بينها الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً ذا شأن على النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ولا سيما في البلدان النامية" (انظر A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الأول، الفرع أولاً باء).

٦ - واعترافاً بالطابع المشترك بين القطاعات والشامل الذي تتسم به عملية اتقاء الكوارث فيما يتصل بمسائل التخطيط الوطني والتنمية، نصت استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها بما في ذلك المبادئ والاستراتيجية وخطة العمل (A/CONF.179/2، الفصل الأول، القرار، المرفق الأول) على مبادئ وتوصيات محددة للعمل على الصعيدين المجتمعي والوطني، والصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعلى صعيدي المشاركة الدولية والشائبة. والأهداف ومجالات الاهتمام الرئيسية التي تؤكد عليها استراتيجية يوكوهاما تؤكد عليها أيضاً في خطة عمل العقد للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لإتاحة فرص أوسع للاشتراك المتعدد التخصصات عن طريق الشراكات بين الوكالات والمنظمات.

٧ - واستناداً إلى هذه الملاحظات السابقة والدروس المستفادة من الكوارث الكبرى التي حدثت في السنوات الأخيرة من العقد، تقدم اللجنة العلمية والتقنية في هذا التقرير تقييماً للتقدم المحرز خلال العقد وتنظر إلى المستقبل. ولا يتضمن التقرير حصراً شاملاً لأنشطة العقد، بل يعلق على التطورات البارزة التي شهدتها العقد ويجري تقييماً لها. والقصد من هذه الآراء هو إعطاء فكرة عن أفضل طرق المضي قدماً بالاستفادة من المعارف العلمية والتقنية الحالية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة من أجل الحد من مخاطر الكوارث، على صعيد المجتمعات المحلية في نهاية المطاف. ويكاد يكون من المؤكد أن تفاقم الأوضاع فيما يتعلق بضعف المناعة الاجتماعية والاقتصادية سوف يؤدي في المستقبل إلى أخطار طبيعية وأخطار متصلة بها. لذا، يقدم هذا التقرير توصيات محددة لضمان استمرار الدعوة ووضع السياسات وتنسيق القدرات المؤسسية دخولاً في القرن الحادي والعشرين. ويجب، من خلال مواصلة توعية الجمهور والتطبيق العملي لتقنيات التخفيف من حدة الكوارث، أن يصبح هناك فهم وإدراك لما للحد من الكوارث من فائدة عامة.

### ثانيا - طبيعة التهديد: الأخطار الطبيعية والمجتمع المعاصر

٨ - عواقب الأخطار الطبيعية تؤثر، في كل بلد من بلدان العالم تقريبا، تأثيرا خطيرا على نوعية الحياة وقد تحبط أحيانا كثيرة الجهود التي يبذلها البشر لتحسين حياتهم. وفي بعض البلدان، تشكل الخسائر السنوية المقترنة بالكوارث الطبيعية ما يقرب من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة، وتبلغ بذلك المكاسب التي تسعى الاستثمارات إلى تحقيقها من أجل النمو الاقتصادي والتنمية أو تقلص هذه المكاسب إلى حد بعيد. وقد أسفرت أفدح الحوادث عن مقتل مئات الألوف من الناس وألحقت أضرارا بالممتلكات زادت قيمتها على ١٠٠ بليون دولار. وعلى مدى التسعينات، بلغ متوسط الخسائر الاقتصادية التي تعزى إلى نكبات طبيعية كبرى ما يزيد على ٤٠ بليون دولار في السنة. وفي عام ١٩٩٨ وحده، أودت الكوارث الطبيعية بأرواح ما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ شخص وتسببت في خسائر اقتصادية تجاوزت ٩٠ بليون دولار. بل الملفت أكثر للأنظار أنه كان هناك اتجاه ملحوظ نحو ارتفاع هذه الخسائر خلال التسعينات، إذ كادت تبلغ ثلاثة أضعاف الخسائر المسجلة في عقد الثمانينات<sup>(٤)</sup>. والخسائر بهذا الحجم يمكن أن تثير اضطرابا اقتصاديا وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي وقد تعمل على زعزعة الاستقرار السياسي. ومع زيادة تضيق القبضة في إدارة الموارد، يصبح من الواجب بذل كل الجهود للحد من تبديد الموارد وحماية الأصول القائمة والاستثمارات السابقة. يضاف إلى ذلك أنه، وإلى حد ما بسبب بعض الممارسات التجارية الدولية القصيرة النظر والممارسات المالية والنمو غير المنضبط لا سيما في المناطق الحضرية، أصبح واضحا أن هناك أمرا مقلقا يتمثل في التفاوتات المتزايدة بين البلدان في القابلية للتأثر بالأخطار. ونتيجة لذلك، تكون آثار الكوارث الطبيعية والخسائر أحيانا كثيرة على أشدها في البلدان ذات الاقتصادات الهشة أو المارة بمرحلة انتقالية ولدى السكان الذين يفتقرون بخلاف ذلك إلى الموارد أو القدرات التقنية للتخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية. ولا داعي بالضرورة لاستمرار هذه الحالة.

٩ - وأصبح من الواضح الآن أن أسوأ آثار الكوارث الطبيعية يرتبط أحيانا كثيرة بالسلوك البشري والأنماط الاستيطانية، والنتيجة هي أن الأخطار الطبيعية قد تؤدي أحيانا إلى كوارث إيكولوجية لاحقة. فإزالة الغابات يسهم بسهولة في زيادة تواتر الفيضانات والانهيالات الأرضية وحدتها. والزلازل يمكن أن تسبب انسكابات كيميائية وحرائق، كما يمكن أن تسبب الفيضانات وبسهولة تلوثا بالمواد الخطرة. وما الكوارث الأخيرة، كتلك المتصلة بالتقلب المناخي الناجم عن تيار النينو في ١٩٩٧-١٩٩٨، وحرائق الغابات والأخطار الجوية المرتبطة بها في ثلاث قارات، والخراب الشديد الذي أنزله إعصار ميتش بجميع أنحاء أمريكا الوسطى، سوى أدلة إضافية على الآثار العابرة للحدود والعواقب الإقليمية الأوسع نطاقا المقترنة بالأخطار الطبيعية.

١٠ - وتؤكد هذه العواقب البعيدة الأثر أنه لم يعد بالإمكان اعتبار الأخطار الطبيعية حوادث طارئة مستقلة ومنعزلة لا تعالج إلا باستجابة فورية طارئة. بل لا بد من اعتماد نهج متعدد التخصصات ومشترك بين القطاعات لاستباق الأخطار الطبيعية والبيئية والتكنولوجية. ومن الضروري أن تستند وسائل منع

الكوارث الطبيعية إلى المعارف العلمية والتقنية في عمليتي صياغة السياسة العامة واتخاذ القرارات. ولئن كانت الأخطار الطبيعية ستظل تهدد معظم المجتمعات دوريا وبشكل متكرر أحيانا فقد نشأ في أثناء العقد إدراك لدى بلدان عديدة بأنه لا داعي بالضرورة لأن تتحول هذه الأخطار إلى كوارث اجتماعية واقتصادية.

١١ - وسوف يتطلب أكثر فأكثر العديد من إجراءات تخفيف حدة الكوارث اتخاذ خيارات صعبة بشأن توزيع الموارد، واستخدام سياسات استغلال الأراضي، وإنفاذ ممارسات البناء، وإسباغ الحماية على سبيل الأولوية على مختلف أنواع الهياكل الأساسية. وينبغي، بالتالي، أن تستنير هذه القرارات بالمعرفة العلمية والخبرة التقنية وأن تُدرج كمكونات في عملية شاملة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وينبغي أن تتناول الأحكام التقييمية على السواء الاعتبارات البيئية ذات الصلة والبرامج المستدامة للإعلام والتعليم، بما في ذلك الجهود المبذولة لتدريب وإشراك أجيال المستقبل.

### ثالثا - الجهد التعاوني: نشوء تضافر المصالح

#### ألف - العناصر الممثلة للإطار الدولي

١٢ - من أوجه النجاح العظيمة التي حققها العقد التسليم الواسع النطاق بوجود الحد من تزايد مخاطر الكوارث المقترنة بالأخطار الطبيعية التي كثيرا ما تتفاقم نتيجة الممارسات البشرية غير المنضبطة أو السلبية. فلا يمكن، ببساطة، لأي مجتمع أن يستمر في استيعاب التكاليف المالية المترتبة على عدم القيام بذلك. وقد أصبحت إمكانية منع الكوارث تحظى بمزيد من الفهم والقبول. وأصبح هناك تسليم بأنه يجب ألا تكون مسؤوليتنا التوعوية بالأخطار وإدارة المخاطر نشاطا متخصصا لا يُصطلح به إلا وقت وقوع خطر مباشر، أو حدث منفرد، بل يجب إدراجهما في الأنشطة الفنية الجارية وأنشطة المجتمعات المحلية التي تتجلى في جميع المجتمعات.

١٣ - ولكن هذا الأمر يقتضي انضمام طائفة من المشاركين أوسع نطاقا بكثير من الطائفة التي درج اشتراكها في الاضطلاع بمسؤوليات إدارة الكوارث. وأصبحت القدرات الضرورية للحد من الكوارث الطبيعية والكوارث المماثلة تُستمد بصورة متزايدة من القطاع الخاص والمنظمات المهنية والمؤسسية والمصالح التجارية والأشكال المحلية من القيادات المجتمعية. وهذه المجموعة المتنامية من المصالح هي من الخصائص التي تتميز بها الشبكات الممتدة والموزعة الضرورية للعمل، والعلاقات التنظيمية، وأشكال الاتصال في المجتمعات الحديثة. وعلى صعيد الواقع المادي فإن الأخطار لا تحترم الحدود السياسية كما أنها لا تظل، في بيئة اقتصادية عالمية، مجرد شؤون وطنية. ومنع الكوارث هو بطبيعته عملية متعددة التخصصات ومشاركة بين القطاعات، ولكي يصبح مستداما لا بد من نقله أيضا إلى الأجيال القادمة.

١٤ - وهذه العناصر اللازمة لمعالجة المخاطر تتطلب شراكات تنفيذية إضافية وأشكالا مبتكرة من العلاقات التنظيمية للمستقبل. وأخذت تصبح جزءا لا يتجزأ من شكلي التعاون العام والخاص للذين يعملوا سويا من خلال الشراكة لزيادة المعرفة لدى الجمهور ومشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة الحد من الكوارث.

١٥ - وعلى الصعيد العملي، يعتمد الحد من أثر الأخطار الطبيعية على عدة وظائف حاسمة يتوقف كل منها على التعاون بين طائفة من التخصصات الفنية آخذة في التوسع بسرعة. وتقييم المخاطر أمر أساسي لتحقيق جدوى أي برنامج يرمي للحد من الكوارث، ويشمل توقع الأخطار المحتملة كما يشمل وضع تقدير لما يمكن أن يترتب عليها من آثار بناء على القابلية للتأثر السائدة. وتحتاج عملية جمع المعلومات المطلوبة وتحليلها إلى اشتراك العديد من الخبراء التقنيين، ولكنها تعتمد أيضا على مهارات فنية أخرى ليتسنى نشر هذه المعلومات بسرعة وبأسلوب يسهل فهمه. وعندئذ فقط يمكن استغلالها بفعالية من قبل الجمهور ومتخذي القرارات لوضع سياسات مدروسة أو للبت في اتباع أجدى سبل العلاج.

١٦ - ولدى المؤسسات المصرفية والمالية، والمنظمات الدولية للمساعدة التقنية والقدرات المتخصصة في مختلف وكالات الأمم المتحدة، دور تؤديه في ضمان توجيه الموارد البشرية والتقنية والمادية توجيهها حكيمًا نحو البرامج المستدامة للممارسات التطبيقية في التخفيف من حدة الكوارث. ونظم الإنذار المبكر الثابتة والقابلة للاستخدام محليا عنصر أساسي لجدوى أي استراتيجية للحد من الكوارث، وينبغي ربط هذه أيضا بقدرة تنفيذية احتياطية للتصدي للأحداث الطارئة المحتملة. ويتطلب تنفيذ كل هذه الأنشطة تعاون طائفة آخذة في التوسع من القطاعات التنظيمية المعروفة حاليا بالإطار الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وخلال العقد، شمل هذا الإطار السلطات الحكومية والوكالات التقنية والعديد من التخصصات الأكاديمية والمصالح التجارية والمنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمعات المحلية.

#### باء - الهياكل التنظيمية لليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

١٧ - في قرارها ٢٣/٤٤ زاي، الذي أعلنت فيه العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية أنشأت الجمعية العامة هياكل تنظيمية لتنفيذ أهداف العقد. ولتركيز الاهتمام الشعبي على المسائل، أعلن الأربعاء الثاني من تشرين الأول/أكتوبر يوما يحتفل به المجتمع الدولي سنويا بوصفه اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وأتاح هذا الاختيار منذ عام ١٩٩٥ الحافز لطرح مواضيع محددة للمناسبات الدولية من أجل إحراز تقدم في تحقيق أهداف وغايات العقد.

١٨ - وتتألف اللجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي بصفة أساسية، من ٤٩ خبيرا دوليا (انظر المرفق الأول أدناه ١) بوصفها هيئة استشارية تقوم بوضع وتقديم التوصيات إلى الأمين العام فيما يتعلق بالبرامج ككل.



ولقد عملت منذ تشكيلها في عام ١٩٩٠ على نحو متواصل (انظر المرفق الثاني أدناه - ٢)، وأصبحت أكثر تنوعا في تكوينها وأشد تركيزا في مداولاتها مع المضي في سنوات العقد. وأصدرت اللجنة منذ عام ١٩٩٧ إعلانات إثر الانتهاء من كل اجتماع عقدته توجه فيها الاهتمام الدولي لأهمية مواصلة الدعم الدولي والمؤسسي بغية الحد من الكوارث، وسواء ضمن إطار الأمم المتحدة أو خارجها.

١٩ - ورغم ما تم أساسا من تشكيل مجلس خاص رفيع المستوى عام ١٩٩١، إلا أنه لم يستمر في أعماله. وبالمثل فإن الهدف الأصلي المحدد لإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة المتمثل في القيام بدور متميز في زيادة الوعي فيما يتعلق باتقاء الكوارث بين الجمهور العام لم يتحقق على نحو ملموس خلال العقد.

٢٠ - وأنشئت في عام ١٩٩٠، أمانة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية لتقديم الدعم لهذه الهيئات التنظيمية، ولكي تضطلع بالتنسيق اليومي لأنشطة العقد. وتطورت الأمانة من مجموعة من الموظفين الأساسيين قامت بدعم فريق الخبراء المخصص الأصلي، وعملت بصفة فعالة بقدر ما سمحت لها الأموال المقدمة خلال العقد بأكمله. ومع ذلك، صادفت فاعلية الأمانة خلال السنوات الأولى للعقد صعوبات في بعض الأحيان بسبب تأرجح الاعتبارات الوظيفية، ثم بتحويل محور الاهتمام، فيما بعد، بين صفوف المجتمع الإنمائي الدولي، الذي عمد للتركيز، على نحو رئيسي على مسائل تتعلق بالمساعدة في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ، بالجوانب التنفيذية المتصلة بالكوارث المعقدة، وغالبا ما جاء ذلك على حساب الاستراتيجيات الوقائية الأبعد المدى. ورغم محدودية الموارد المتاحة أدت عموما الأمانة عملها على أفضل وجه خلال فترة العقد، حيث كانت بمثابة العامل الأهم الوحيد لاستمرار العقد.

٢١ - وجاء المؤتمر العالمي للحد من الكوارث (يوكوهاما، اليابان، ٢٣ - ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٤)، الذي كان مؤتمرا رسميا للأمم المتحدة، ليشكّل حدثا فاصلا في إطار العقد. وإضافة إلى العمل الذي يعد بمثابة مناسبة لاستعراض منتصف المدة الملائم للعقد، تمثلت النتيجة الرئيسية للاجتماع في استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا. ويواصل برنامج العمل التنفيذي تقديم التوجيه لجميع أعضاء إطار العمل الدولي، إذ يطالب الدول التي تعمل بصفة فردية أو جماعية، بتنفيذ السياسات والمبادئ التي تحد من الكوارث بعد أن أكد عليها ١٥٥ وفدا وطنيا حضرت المؤتمر.

#### رابعا - الإنجازات والتقييم الشامل للعقد

##### ألف - الالتزام بتنفيذ السياسات

٢٢ - سيعطى الحد من الكوارث أولوية دنيا ما لم يعترف المسؤولون الحكوميون على أرفع مستوى ويؤيدوا ضرورة الالتزام بممارسات تخفيف الأثر بوصفها استثمارا لحماية الأصول والمحافظة على الموارد.

ويبيّن التاريخ أنه بدون التروي في تصور الأمور يمكن للأزمات اليومية القصيرة الأجل أن تعتم بسهولة على الاعتبارات ذات الأجل الأطول وأن تستنفد الموارد اللازمة لتنفيذ التدابير الفعّالة الرامية لتقليل الخسائر. ويتعين بالمثل على المنظمات والسلطات الحكومية أن تحدد بوضوح مسؤولياتها، مع تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ تدابير تخفيف الأثر.

٢٣ - ولا يمكن للحكومات الإبقاء على تدابير تخفيف الأثر دون دعم شعبي واسع النطاق. ويبدو الكثير من التدابير باهظ التكاليف، على الأقل في المدى القصير، أو أنها تضيف التكاليف على مشاريع التشييد. وفي حالات أخرى، لن يقبل بسهولة مالكو الأراضي قرارا لتطوير الأراضي بطريقة تدر أقل من الحد الأقصى للأرباح القصيرة الأجل. وفي مواجهة هذه الضغوط، يمثل التفهم الشعبي للمخاطر والوعي بالأخطار النسبية عاملين أساسيين في اختيار موظفي الحكومة الذين سيقومون بتنفيذ السياسات السليمة التي يمكن أن تحمي أصول المجتمع وموارده.

#### باء - تقييم المخاطر

٢٤ - من المفهوم تماما أن أسباب المخاطر الطبيعية توفر الأساس للاضطلاع بالإجراءات الرامية لتخفيف حدة آثارها. ومع ذلك، ينبغي أن تتواصل الأبحاث من أجل إحراز تقدم فيما يتعلق بفهم الأخطار الطبيعية، بما في ذلك تدبير معرفة آثارها على المجتمع، من أجل تحسين تقدير ما تنطوي عليه من التهديدات ولتوفير أساس سليم للاستفادة من الموارد المحدودة المخصصة لإجراءات تخفيفها والتأهب لها. وقد حددت عموما المناطق في العالم التي تعد عرضة للمخاطر الطبيعية تحديدا جيدا، وتضع هذه المعلومات الأساس لتحديد المناطق الأكثر تهديدا بالخطر والواقعة داخل البلدان. ويمكن أن يتميز التهديد في بعض البلدان بتفصيلات تكفي لتطوير فهم السياسات والتخفيف من حدة هذه المخاطر إلى حيث يشكلان خططا لاستغلال الأرض.

٢٥ - ومع ذلك، فإن السلطات الوطنية والشعبية المحلية بحاجة لإدماج تقييمات المخاطر وقابلية التأثر بشكل أعمق ضمن جهودها الشاملة للتخطيط. ويتطلب ذلك التقييم المنتظم للتهديدات المرتبطة بالمخاطر الطبيعية، التي تتفق مع العوامل الأخرى المؤثرة على القرارات الانمائية. ولوحظ حدوث تقدم في هذا الصدد، وعلى نحو ما بيّنته الجهود الملموسة المبذولة في بعض البلدان والاهتمام المتزايد الذي أولته للموضوع المناقشات الانمائية الدولية، مثل تلك التي ترتبط بظاهرة النينيو وبالجهود الرامية بالإصلاح بعد وقوع الكوارث في أمريكا الوسطى. ويستوجب الأمر توجيه اهتمام أكبر بكثير مستقبلا لهذه القاعدة الأساسية في اتقاء الكوارث، وبخاصة ضمن إطار مبادرات التخطيط التي تقدمها البلدان ذاتها.

### جيم - تقييم قابلية التأثر والتعرض للخطر

٢٦ - تصبح المخاطر الطبيعية كوارث عندما تؤثر على الناس وعلى هياكلهم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية إلى مدى لا يستطيع معه المجتمع أو البلد التغلب على الأثر الشامل الناجم عنها. وتختلف القدرة على التعامل مع الكوارث اختلافا كبيرا بين مختلف قطاعات السكان، حيث لا يملك الفقراء سوى خيارات أقل وموارد محدودة للتغلب على آثارها أو للالتعاش بعدها. وهم غالبا ما يقطنون أراضي حدية أو غير مستقرة، أو يسكنون مباني دون المستوى. وغالبا ما تعاني المستشفيات والمدارس من أضرار متفاوتة من جراء الكوارث الطبيعية، على الرغم من أهميتها الرئيسية لرفاه المجتمع.

٢٧ - ويسبب تزايد الكثافة السكانية في المدن الكبيرة درجة من القابلية للتأثر بالكوارث بما يمكن أن تهدد آفاق النمو الاقتصادي أمام البلد أو المنطقة. وتعمل هذه المدن العملاقة كمحاور ومراكز للنقل والاتصالات وللأنشطة المالية والتجارية، وكذلك لأنشطة الحكم. ويمكن للضعف الشديد في آدائها أو تعطيل مرافقها العامة وبنيتها الأساسية المادية التي تزداد تعقيدا ولكنها تعد حيوية، أن يسبب انهيار الحياة في البلد المعني. والدول الجزرية الصغيرة النامية مهددة بدرجة مماثلة، نظرا لعزلتها المادية ولقاعدها الاقتصادية المحدودة، حيث تكون معتمدة في الغالب على صناعة وحيدة، مثل السياحة. كما أنه يمكن للمخاطر الطبيعية أن تهدد التراث الثقافي للبلدان، وأن تدمر أعمالا فنية، أو مواقع أماكن أثرية أو صروحا معمارية لا يمكن تعويضها.

٢٨ - وقد تحسنت الطرائق التقنية والإجرائية لتقدير المخاطر تحسنا ملموسا في السنوات الماضية، حيث ما برحت تستخدم على نطاق واسع في قطاعي التأمين والتمويل من أجل تقدير الخسائر. وينبغي السعي لتحقيق تقدم في هذه المنهجية، ومع العمل على وضع قوائم حصر للهيكل القابلة للتأثر وتعرضها لمختلف الأخطار. ولتلبية هذه الحاجة، يتعاون الخبراء التقنيون والسلطات السياسية على تقييم مخاطر الهزات الأرضية ولتحديد استراتيجيات مناسبة للتخفيف من حدة الأثر، ضمن إطار المشروع الذي تديره أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية المتعلق بوسائل تقدير المخاطر لتحديد خطر الكوارث الزلزالية على المناطق الحضرية. وكان هناك كذلك عدد من الفرص التي أتاحت مؤخرا للتنبؤات المتقدمة بظاهرة النينيو والأحوال الجوية الإقليمية بما يمكن أن يحفز على إجراء تقييمات متوسطة الأجل لقابلية التأثر، وهي تتحقق على نحو متزايد حين يتقاسمها العديد من الدوائر المهنية المتعاونة، وبخاصة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفي الأمريكتين. ووفقا لما تبينه هذه الأمثلة، يمكن الاستفادة من تقييمات المخاطر على نحو أوسع نطاقا في التخطيط الإنمائي الإقليمي والوطني، انطلاقا من مجموعة متزايدة من القدرات المهنية والملتزمة بتحقيق أهداف السياسات المشتركة.

#### دال - الحد من المخاطر

٢٩ - بما أن الموارد الهامة ترتبط بالتنمية الاقتصادية في معظم البلدان، فمن المهم أن يشكل التخفيف من حدة أثر الكوارث الطبيعية جزءاً متكاملًا من عملية التنمية. فالإخفاق في اعتماد مثل هذه الاستراتيجية الجوهرية كأساس للحد من الكوارث يمكن أن يهدد بسهولة التنمية الاقتصادية في حد ذاتها. وينبغي إيلاء الأهمية القصوى لإيجاد مثل هذه الرابطة، علماً بأن كثيراً من أنجع التدابير التي يمكن اتباعها يشمل تخطيط استغلال الأراضي، والحوافز الاستثمارية وأساليب التشييد.

٣٠ - وعادة ما تركّز التنمية الاقتصادية على المشاريع الكبيرة أو على السياسات المالية الوطنية التي تعنى بالموارد الكبيرة. ويمكن لتحليلات الاقتصاد الكلي أن تخفي بسهولة حقيقة أن الكثير من السكان الأكثر ضعفاً لا يملكون فعلياً الموارد بل هم يعيشون خارج نطاق الاهتمامات الإنمائية. ويحتاج مثل هؤلاء السكان لطرائق منخفضة التكلفة لتحسين مساكنهم باستخدام مواد أو مهارات تكون في متناولهم. وأثبتت بعض المشاريع النموذجية والأنشطة الأخرى لليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وجود طرائق بناء باستخدام الطين أو الخشب. ويلزم في هذا الصدد تعميم المعلومات وتوفير التدريب للسكان كيما يستفيدوا من هذه الطرائق.

٣١ - ويتيح التأمين ضد المخاطر وسيلة لتوزيع تبعاتها بما ييسر عمليات الاستثمار في المناطق المعرضة للأخطار. ويمكن كذلك توفير الحوافز عن طريق سياسات التأمين التي ترمي للتقليل من المخاطر من خلال الممارسات التطبيقية للتخفيف من حدة الأثر، حتى ولو كانت مدفوعات التأمين يمكن أن تحفز على الانتعاش إثر حدوث كارثة. وينبغي في كل حال، أن تستند أقساط التأمين إلى تقييم حقيقي للأخطار، بحيث يعتمد على تقييمات للمخاطر. ويصبح الاستثمار مدعوماً من الناحية الفعلية، مما يشجّع على تحمل مسؤولية إضافية، إذا ما حددت أقساط التأمين بأقل ما هو ملائم لمخاطرة ما.

٣٢ - وغالبا ما تتضاءل التكاليف المباشرة لكارثة طبيعية ما، إذا ما اقتصر حسابها على الأضرار التي تعرضت لها الهياكل والإصابات التي مني بها البشر، بفعل التكاليف غير المباشرة أو الثانوية. ويرتبط جزء كبير من التكاليف غير المباشرة بتعطيل العمل التجاري أو بفقده. ففي أي كارثة طبيعية، يضطر العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى الإغلاق، والكثير منها لا تفتح أبوابها ثانية على الإطلاق مع ما يواكب ذلك من الخسائر في العمالة. والأعمال التجارية التي يحفزها ازدياد المنافسة ومتطلبات الاقتصاد العالمي، تستثمر الآن في الاستراتيجيات الوقائية لضمان استمرار أنشطتها. وبعبارة اقتصادية، فإن الإقرار بأهمية "جدوى الوقاية" قد حفز الأعمال التجارية على اتباع استراتيجيات الحد من الكوارث بوصفها أجزاء جوهرية من نشاطها الأساسي وأدى إلى تحقيق بعض التعاون الدولي والمشاركة في الأفكار المطروحة في هذا الميدان الهام. وتلك مبادرة ينبغي التشجيع عليها، ومن خلال الأمثلة المتزايدة للشراكات بين القطاع

العام والقطاع الخاص، يمكن أن تصبح فوائد التجربة أوسع نطاقا ضمن إطار إدارة وتوفير المزيد من الخدمات الحكومية والعامّة.

#### هاء - عمليات الإبلاغ وتوفير المعلومات

٣٣ - لكي تتكامل الجهود المبذولة للحد من خطر الكوارث بالنجاح، يجب أن تقوم السلطات العامة بالإبلاغ عما تنطوي عليه الكوارث من تهديد محتمل والتأكد من فهم الجمهور لها. ويمكن أن تتخذ المعلومات المقدمة أشكالاً مختلفة، ويعتمد ذلك على طبيعة الخطر وفترة وقوعه. ولكل حالة من هذه الحالات المختلفة، التي تتراوح بين تقدير مبكر للخطر المحتمل وقوعه وإصدار إنذار فوري لحادث وشيك الوقوع، متطلباتها الخاصة من حيث إعطاء معلومات عنها والإبلاغ عنها.

٣٤ - وخلال العقد الماضي ازدادت ازديادا كبيرا إمكانية توفر المعلومات حول الأخطار والكوارث الطبيعية. وتوفرت هذه المعلومات بفضل وجود دراسات جديدة لهذه الظواهر، والتوسع الهائل في القنوات العالمية للاتصالات، والأهم من هذا أو ذاك على الأرجح، الاستخدام الواسع النطاق لشبكة الإنترنت في معظم أنحاء العالم. وأتاح استخدام شبكة المعلومات العالمية على نطاق واسع تطوير إمكانية وضع خرائط للأخطار وتقدير المخاطر، حتى على مستويات محلية للغاية. وأجريت أيضا تحسينات كبيرة للقيام بصورة آنية أو شبه آنية بنشر معلومات عن الأخطار والإنذار بوقوعها. وأصبح عدد متزايد من قواعد البيانات التي تساهم في تبادل المعلومات عن الممارسات والتطبيقات التي تحد من الأخطار متاحا على نطاق واسع، ومتوافرا عالميا. كما أن المنتجات الإعلامية المصورة الجديدة وتوفر المعلومات الإلكترونية بأكثر من لغة زادت أيضا من إمكانية نشر المعلومات عن الأخطار على نطاق أوسع. وينبغي بذل الجهود لزيادة إمكانية حصول الجمهور على كل ما تقدمه هذه القنوات الحديثة للاتصالات، ولا سيما شبكة الإنترنت. وما زالت هناك تحديات يتعين التصدي لها لتحسين نوعية البيانات وتطوير الأدوات والمقاييس التشغيلية لتسهيل تدوين وتجميع وتحليل البيانات.

٣٥ - وتطورت أيضا في الآونة الأخيرة قدرة الأفراد وشبكات الحواسيب على إجراء الاتصالات، بل ستتاح فرص أكبر في هذا الصدد في المستقبل القريب. ومن شأن التحسينات التي تم إدخالها على الهاتف، وشبكة الإنترنت، ونظم البيانات، والشبكات، وزيادة توفرها، وقدرتها على نقل كمية أكبر من المعلومات، وسرعة نقلها، بالإضافة إلى شبكات نقل البيانات بواسطة السواقل أن تغير وتطور بصورة منهجية الطريقة التي يتم بها تبادل المعلومات وتقاسمها. وبالإضافة إلى ذلك، بات من الممكن بالفعل إجراء اتصالات بين هواتف أو حواسيب ساتلية حجمها لا يتعدى حجم الكراسة في كل أنحاء العالم. كما أن شبكات السواقل الجديدة الموضوعة في مدارات حول الأرض ستتيح في المستقبل القريب إرسال واستقبال المعلومات الصوتية والبيانات والمعلومات المنقولة عبر الإنترنت بواسطة أجهزة لا يتعدى حجمها حجم الكف. ولدى

الحكومات وجميع المنظمات اليوم فرص هائلة وفي المستقبل فرص أكثر لتعزيز قدراتها في مجال الاتصالات بما في ذلك القدرات التي لا تؤثر فيها الأخطار الطبيعية.

٣٦ - ولدى وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية قدرات هائلة تستطيع أن تسهل إلى حد كبير تفهم الأخطار ونقل المعلومات المتعلقة بالكوارث إلى الجمهور. غير أن استخدام وسائط الإعلام بشكل ناجح بل وعلى نطاق واسع للحد من الكوارث يجب أن يتغلب على عدة مشاكل. فكثير من مقدمي المعلومات عن الأخطار والكوارث خبراء تقنيون، في حين أن كثيرا من العاملين في مجال نقل المعلومات ليسوا خبراء. كما أن قدرة كثير من الذين تستهدفهم المعلومات على الفهم تتوقف على سياقات أخرى أو تصورات محلية بحتة. وتتصل المسائل الإضافية بكيفية عرض الموضوع بطريقة جذابة ومفهومة. أما تقديم المعلومات في وسائط الإعلام فيستحق اهتماما خاصا من جانب جميع المنظمات المعنية بالكوارث الطبيعية، التي تركز بصفة خاصة على مدى استطاعتها تلبية احتياجات المستخدمين المستهدفين.

#### واو - الإنذار المبكر

٣٧ - على نحو ما تم تأكيده في المؤتمر الدولي المعني بتنظيم الإنذار المبكر للحد من الكوارث الطبيعية (بوتسدام ألمانيا، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، فإن الإنذار المبكر الفعال عملية يجب أن تجمع بين التحليل العلمي والتنبؤ التقني بالأخطار، بالإضافة إلى عملية اتخاذ القرارات السياسية ومدى قدرة المجتمع المحلي على الإصغاء إلى الإنذار. ويقدم الإعلان الصادر عن مؤتمر الإنذار المبكر في بوتسدام موجزا عن المسؤوليات الوظيفية الحاسمة، كما يشكل أيضا دعوة موجهة إلى جميع الأطراف المعنية لتحسين عمليات الإنذار المبكر من الآن وحتى القرن الحادي والعشرين.

٣٨ - ويجب الحرص على الاهتمام بنشر المعلومات عن الإنذار المبكر بين الوكالات التي تقدم الخدمات أو نشرها على الجمهور. ويجب أن تستند هذه الإجراءات على نظم مصممة تصميما جيدا ومتسمة في كثير من الأحيان بطابع تقني لإجراء عمليات المراقبة والتحليل. وتصبح أشكال مختلفة من النشر ضرورية، وتشارك فيها جهات مختلفة وأشكال مختلفة من الاتصالات التي يمكن استغلالها من المصالح التجارية، والإعلام، والسلطات الحكومية. والأهم من ذلك، يجب أن يتضمن أي إنذار مبكر بيانا واضحا ومدروسا فيه تعليمات وإرشادات كافية تؤدي إلى اتخاذ إجراءات فعالة لتجنب عواقب الأخطار أو الحد منها. والحكومات نفسها بحاجة إلى تقييم كفاءة كل مرحلة من هذه المراحل التي تتألف منها عملية الإنذار المبكر، كما ينبغي أن تعطى الأولوية إلى إنشاء نظم للإنذار المبكر بحيث تكون شاملة وموثوقة وتتسم بالمصداقية. وهذه الأنشطة المنسقة حاسمة إذا أريد الحد من الخسائر بحيث يصبح الإنذار المبكر عنصرا أساسيا في أي استراتيجية شاملة لمنع الكوارث.

## زاي - التعليم والتدريب

٣٩ - خلال العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية تم تحقيق تقدم كبير في مجال التعليم والتدريب المنطبق على الحد من الكوارث الطبيعية. ويتضح ذلك في تنوع المبادرات التي تتراوح بين التدريب العملي على مستوى المجتمعات والتعليم العالي. وأثناء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، تم وضع عدد متزايد من البرامج الرامية إلى الحد من المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات وتهدف إلى التوعية بالأخطار للتصدي لتهديدات مثل الأعاصير والزوايح والزلازل البحرية والهزات الأرضية والحرائق. وما تعكسه في هذه المبادرات المحلية من تنوع وتصورات، هو دليل على ما تتمتع به السلطات المحلية والحماية المدنية الوطنية، ووكالات إدارة الكوارث، ومجموعات الشباب المحلية، وشبكات الإذاعة والتلفزيون، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمعات المحلية من قدرة خلاقة هائلة. ويتضح ذلك أيضا بصفة متزايدة في تطوير مواد تدريبية وتعليمية وثقافية وحزم تعليمية موضوعة محليا أو إقليميا وتتصل في كثير من الأحيان، على نحو مباشر أكثر، بأشكال المخاطر المحددة إقليميا.

٤٠ - وتزايدت أيضا الأنشطة التعليمية التي تركز على الحد من المخاطر والكوارث الطبيعية. كما ساد الاهتمام بالتعليم ابتداء من التعليم في المراحل الابتدائية والثانوية إلى مؤسسات التعليم العالي لتوفير المعلومات المتعلقة بالأخطار الطبيعية وما يرتبط بها من مخاطر فضلا عن إدماج التدابير الوقائية وعمليات التأهب في البرامج التعليمية القائمة. وفي المدارس الابتدائية، تم استخدام اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية كوسيلة للربط بين أكثر المواضيع تقليدية والمواضيع المتعلقة بالكوارث. واستفادت مناهج المدارس الابتدائية من مواضيع مثل "المدن المعرضة للخطر" و "الإفراط في المياه - شحة المياه". أما الملفات الإعلامية المتعلقة بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية فكانت لها شعبية كبيرة، مما أتاح للمعلمين إدخال المفاهيم الرئيسية للحد من الكوارث الطبيعية في الدروس اليومية في الصفوف.

## حاء - فعالية اللجان الوطنية

٤١ - في قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٤، الذي أنشأ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، طلب إلى الدول الأعضاء وضع برامج وطنية تهدف إلى تخفيف أثر الكوارث الطبيعية؛ وإنشاء لجان وطنية أو مراكز تنسيق؛ وتعبئة الدعم؛ وزيادة الوعي العام؛ والاهتمام بالرعاية الصحية والأشكال المتصلة بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛ وزيادة توفر الإمدادات الطارئة. ورؤي أن تشكيل لجان وطنية أو مراكز تنسيق متعددة القطاعات للحد من الكوارث الطبيعية، هو أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف على المستوى المحلي. واستجابة لهذه التوصية، حدد ١٣٠ بلدا كيانات من هذا النوع.

٤٢ - وكان هناك تفاوت في فعالية اللجان الوطنية أو مراكز التنسيق، فكان بعضها فعالا للغاية والبعض الآخر محدودا في فعاليته أو لا نشاط له. وأصبح بعضها يشكل قوة هامة تقوم بتركيز وتوجيه السياسات

العامه والتطبيقات المهنية في برامج مصممة تصميمًا جيدًا في بعض البلدان. وفي بلدان أخرى، لم تفلح منظمات لها اهتمامات أكثر تركيزًا في تأمين مشاركة واسعة بشكل كافٍ في هذا البرنامج، وهو ما كان مفضلًا. كما كان هناك تفاوت كبير في مدى تركيز اللجان الوطنية أو مراكز التنسيق على الجوانب المحلية للحد من الكوارث الطبيعية على حساب تفاعل إقليمي أو دولي أوسع. وحيثما أُحرزت إنجازات محدودة كان ذلك في كثير من الأحيان نتيجة للطريقة التي تم بها تشكيل اللجان. وأدت هذه الإنجازات المحدودة إلى الإخفاق في التأمين الكافي لجميع مصالح المهتمين المحتملين بالموضوع، بسبب نقص الموارد أو السلطة الكافية، أو عدم الاهتمام على نحو كافٍ بالأهداف الأصلية للعقد. وفي بعض الحالات القليلة، أصبحت متطلبات منع الكوارث تخضع بسهولة أكبر للمفاهيم التقليدية والمحدودة التي تستخدم في التصدي للكوارث، أو جاء تشكيلها على نحو يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط اللازمة لتقديم المساعدة الطارئة في حالات الكوارث المرتبطة في كثير من الأحيان بتدابير الدفاع المدني.

٤٣ - وفي المقابل، كانت هناك أمثلة يجدر الإشارة إليها تتمثل في أن مجموعة من الأفراد الذين ينطلقون من دوافع قوية ويأتون من مختلف المهن، كرسوا وقتهم وقدراتهم المهنية للتشجيع على وضع برنامج متناسق للحد من الكوارث الطبيعية، بغض النظر عما إذا كانت هناك لجان وطنية مؤسسة رسميًا أم لا. ويتكامل هذا العمل في كثير من الأحيان بالنجاح نتيجة وجود علاقة مهنية أو أبحاث تتناول بصفة محددة هذا الموضوع لا بفضل الدعم المؤسسي الصريح. ومن بين الإنجازات الهامة التي حققها العقد إتاحة الفرصة لمزيد من التنويه بهذه المبادرات الفريدة. كما أن ذلك ساعد المؤسسات على إدراك أن المسائل التي تساهم في الحد من الكوارث تتصل في كثير من الأحيان باهتماماتها الأساسية.

#### طاء - المبادرات التي اتخذها المسؤولون في المدن وعلى المستويات المحلية الأخرى

٤٤ - أظهرت السلطات والبلديات المحلية استعدادًا متزايدًا للاشتراك في برامج العقد. وجاء ذلك نتيجة الاعتراف بأن الحد من الكوارث الطبيعية يشكل جانبًا رئيسيًا من كثير من السياسات المعمول بها على المستوى المحلي، بما في ذلك أوجه الضعف في المجتمع، والتصدي للمخاطر التي تتعرض لها المدن، والتخطيط لاستخدام الأراضي، وبصفة عامة تقدير مدى تعرض المجتمع المحلي لعواقب الظواهر الطبيعية القاسية. وبالإضافة إلى ذلك، فالمسؤولون المحليون هم المهتمون بصورة مباشرة أكثر بالأخطار، ويتحملون مسؤولية مباشرة للتصدي لمخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية. وينبغي أن يلاحظ أنه بالإضافة إلى مشاركة السلطات المحلية من خلال مؤسساتها ورابطاتها الدولية، اتخذت البلديات والمحافظات مجموعة كبيرة من المبادرات على مسؤوليتها، استجابة لحمولات التوعية التي نظمها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ونتيجة للتفهم المتزايد لأهمية الحد من الكوارث الطبيعية في المناطق الحضرية.



### خامسا - التحديات الرئيسية للقرن الحادي والعشرين

٤٥ - درجة ضعف مجتمع ما هي التي تحدد مدى تعرضه لتأثير خطر من المخاطر وبالتالي حجم وجسامته كارثة محتملة ما. وتتأثر الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية بصورة خاصة بالمخاطر الطبيعية نظرا لعدة عوامل مترابطة. وتشمل هذه العوامل المجموعات السكانية الكبيرة التي تعيش في مناطق شديدة التعرض للخطر، عادة في ظروف الفقر، وانعدام أمن المعيشة، والتدهور البيئي. وفي العديد من البلدان النامية، تتعرض الهياكل الأساسية ونظم الطرق الحيوية الرئيسية بصورة خاصة لآثار المخاطر الطبيعية. وبالنسبة للبلدان الصناعية كذلك، التي تعرف تزايد الترابط بين الإعلام والمرافق التكنولوجية المعقدة والنظم البشرية والمخاطر، هناك حاليا احتمال حدوث إخفاقات فاجعة على الصعيد العالمي كما تبين ذلك مشكلة عام ٢٠٠٠ المتعلقة بالحواسيب. كما أصبحت العلاقة بين السلوك البشري والمخاطر الطبية البيولوجية أكثر وضوحا، وزادت من خطورتها سهولة الانتقال السريع على الصعيد الدولي لمخاطر الصحة العامة والصحة البيئية، بما في ذلك تلوث الأغذية، كما يبين ذلك مثلا الانتشار المأساوي لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أرجاء العالم. ومن اللازم أن تولي الحكومات والمنظمات الإنمائية الدولية ودوائر الأعمال التجارية وسائر مصادر الاستثمار المالي أهمية لكفالة تقييم جميع النظم الأساسية التي تشكل دعامة المجتمعات الحديثة، بصورة منتظمة، وضمان استمرارية مقاومتها للكوارث.

٤٦ - ومن شأن التأثير الشامل بالكوارث أن تتفاقم، اللهم إلا إذا تحسنت بشكل ملحوظ الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية والأمن الاقتصادي وقد بذلت جهود على نحو متواصل لحماية النظم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تعتمد عليها جميع المجتمعات. وفي هذا الصدد، يُعتبر الحد من التأثير جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة التي يجب أن تأخذ في الاعتبار دور المعارف العلمية والتقنية والمستويات الملموسة للمشاركة الشعبية والقبول التام للإدارة البيئية الحازمة.

٤٧ - ولذلك فالتحدي الذي ينطوي عليه المستقبل يتمثل في تقبل المواضيع المركبة لاتقاء الكوارث باعتبارها شأنا عاما وتجسيدها بوضوح في المسؤوليات الرسمية المتعلقة بالسياسة العامة. وبالتالي لا يمكن إدراك التحديات الأساسية للقرن ٢١ إدراكا تاما إلا إذا أصبحت ممارسة السلطة والتخصيص المتميز للموارد عنصرين أساسيين في عمليات التخطيط الشامل للتنمية والاقتصاد على الصعيد الوطني.

### ألف - الإدارة المتكاملة للمخاطر والحد من التأثير

٤٨ - يمكن للمجتمعات المحلية والمنظمات الإنمائية أن تحد من الخسائر التي يحتمل أن تنجم عن الكوارث الطبيعية من خلال برنامج متواصل يتضمن تدابير التخفيف التطبيقية المدرجة في البرنامج الشامل لاتقاء الكوارث. ويعد تخطيط استخدام الأراضي ومعايير البناء من الاستراتيجيات الرئيسية للحد من سرعة

التأثر. كما أن خطط التأهب ونظم الإنذار تشكل عناصر أساسية. ولا يمكن للتخفيف من آثار الكوارث أن يكون فعالا إلا إذا كان من الأولويات وتم إدراجه في عملية شاملة للتخطيط والتنمية بمشاركة المنظمات والحكومة، وجرى تنفيذه من خلال استراتيجيات الربط الشبكي التي تتيح، بل وتشجع، تبادل المعلومات. وتعتبر الخبرات المهنية في مجالات التخصص المتعددة والعلاقات التنظيمية بين القطاعات أمورا أساسية حتى تكون الاستراتيجية شاملة ومستدامة على حد سواء. ولا يمكنها أن تنجح إذا عُدت فقط "اعتبارا إضافيا" لإدارة الكوارث، فتقتصر على سيناريوهات تركز على الأحداث فحسب، أو تستمد من المساعدة الغوثية في حالة الطوارئ التي تتركز فقط على الفترة العصبية من الأحداث الخطرة.

٤٩ - كما أن تقليص الخسائر المحتملة رهين بمدى التزام كل من القادة والمؤسسات في القطاعين العام والخاص على جميع المستويات. ولا يمكن أن يستمر ذلك إلا عن طريق ترسيخ الضم داخل المجتمع استنادا إلى توعية الجمهور. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز الدعم الأساسي الذي يوفره المجتمع للأنشطة العملية لتبيان مدى إمكانية التصدي لتهديد المخاطر الطبيعية. ولذلك ينبغي منح الأولوية القصوى للنهوض بالوعي العام تعزيزا للالتزام بتخفيف أثر الكوارث الطبيعية عند أعلى مستويات جميع المنظمات. ويجب تقبل التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية على نطاق واسع باعتباره مسألة عامة مهمة في المجتمع وأن يعترف به باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر النمو الاقتصادي المستدام.

#### باء - تركيز السكان والمخاطر الحضرية

٥٠ - من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم إلى حوالي ١٢ بليون نسمة مع منتصف القرن الحادي والعشرين قبل الوصول إلى نقطة الاستقرار. وسيرافق هذا النمو معدل زيادة أكبر بكثير في السلع والمرافق الضرورية لإعالة هؤلاء السكان. ولذلك فإن التعرض للمخاطر الطبيعية سوف يشهد ارتفاعا مطردا. وإذا لم تتخذ إجراءات مستدامة للحد من التأثير وزيادة ممارسات التخفيف ستظل الخسائر ترتفع بمعدل متسارع كما اتضح ذلك خلال الـ ٣٠ سنة الماضية.

٥١ - وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن سكان العالم المتزايدين يتركزون في المناطق الحضرية، مما ينشئ طلبات استثنائية على البيئة المادية ومرافق الحياة الحديثة. ويوجد العديد من هذه المدن العملاقة الناشئة صعوبة في التغلب على المشاكل اليومية فيما هي ليست مهينة بشكل كاف لمواجهة ما ينجم عن الكوارث الطبيعية من اختلالات وخسائر إضافية. ومن اللازم تنسيق الجهود لمواجهة أوجه تأثير المدن العملاقة. وفضلا عن ذلك، فإن تزايد السكان الذين ينتقلون عموما إلى المناطق الساحلية ومناطق أخرى غير مستوطنة أو المعرضة للمخاطر، يضاعف من خطر التعرض للمخاطر الطبيعية في كثير من البلدان. ومن ثم فالبلدان، ولا سيما المدن، تحتاج إلى تقييم أثر دينامية النمو هذه وإلى معالجة هذا الاتجاه في التخطيط الشامل.

٥٢ - وتعتمد المدن العملاقة والتجمعات الإقليمية المتسعة والنظم الوطنية على هياكل أساسية معقدة لازمة لتشغيل مرافقها بشكل فعال. فالطرق وخطوط الأنابيب وشبكات الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وما يتصل بها من نظم الهياكل الأساسية تتأثر بصورة خاصة بالمخاطر الطبيعية إذ أن انقطاعا واحدا في الشبكة يمكن أن يعطل النظام كله. فما لم تتوفر قدرات محددة لتحويل مواطن العطل، كما يمكن ذلك في الشبكات الكهربائية، يمكن لنظام معطل أن يؤدي كذلك إلى آثار متعاقبة في أنظمة متصلة أخرى. وستواجه المجتمعات المحلية بصورة متزايدة ومتكررة أعطالا كبيرة في الشبكات التي أصبحت تعتمد عليها مما يزيدا ضعفا. ويجب معالجة الاحتياطات في الحالات المتكررة وغيرها من الاحتياطات المتعلقة بالقدرة في حالة الطوارئ بدرجة أكبر مما كان عليه الأمر مع تخطيط إدارة الكوارث.

٥٣ - على أن احتمال وقوع كوارث بسبب المخاطر الطبيعية على نطاق لم يُعرف من قبل حقيقة يجب أن تواجهها الحكومات. فالزلازل الذي وقع في طانغشان بالصين في عام ١٩٧٦ والذي خلف ٢٧٥ قتيلا والزلازل الذي وقع في كوب باليابان في عام ١٩٩٥ والذي خلف خسائر تتجاوز ١٢٠ بليون دولار ينذران بمدى الخسائر والتدمير الهائل الذي يمكن أن يتمخض عن الكوارث الطبيعية في بيئة حضرية حديثة. ومن المحتمل حدوث خسائر أفدح نتيجة أحداث خطيرة أو ائتلافها أو بفعل الأثر المباشر لخطر شديد على نحو غير مألوف كما بيّن ذلك إعصار ميتش الذي أشاع الخراب في عدة بلدان واقتصادات في أمريكا الوسطى وستدوم آثاره على مدى سنوات. ومن اللازم أن تولي الحكومات الاهتمام على نحو جاد بالمخاطر التي تمثلها تلك الحوادث وتبدأ في تنفيذ استراتيجيات مستدامة وطويلة الأجل للتخفيف من آثار الكوارث.

#### جيم - تأثر البيئة والموارد

٥٤ - أولي اهتمام كبير فيما مضى بالخطر الذي تمثله المخاطر الطبيعية والمخاطر التي يسببها الإنسان بالنسبة للسكان والهياكل. ولكن ينبغي إيلاء نفس الأولوية للخطر الذي تمثله بالنسبة للموئل ومختلف النظم الإيكولوجية خاصة وأن النظم الإيكولوجية كثيرا ما تكون أساس مختلف أشكال الحياة الاقتصادية. ويتوقف الحفاظ على الاستخدام المنتج للصيد والزراعة وتربية الماشية والمنتجات الحرجية، على مدى الحد من تدهور جميع أشكال النظم الإيكولوجية.

٥٥ - وتبيّن التجربة العالمية الأخيرة لظاهرة النينيو/النينيا (١٩٩٧-١٩٩٩)، بوضوح، إلى أي حد يمكن أن تؤثر المخاطر الطبيعية والسلوك البشري المتصل بها تأثيرا ملموسا على البيئة والموئل والموارد الأساسية من أرض وغابات ومياه وحتى على نوعية الهواء. وتتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى آثار الفيضانات والجفاف التي تمتد وتستمر عبر العالم، وإن كانت انهيارات التربة والحرائق المهولة وما يرتبط بها من دخان وسديم ومخاطر أخرى مثل التغير الشديد والضرار في درجات الحرارة تكتسي بدورها أهمية في هذا الصدد.

٥٦ - وتمثل المخاطر الطبيعية وتلك الناتجة عن فعل الإنسان والمخاطر التكنولوجية خطرا حقيقيا ومتزايدا يهدد بإلحاق أضرار طويلة الأمد أو دائمة بالبيئة والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التي تعتمد عليها جميع المجتمعات. ومع الانتشار الواسع للممارسات الاقتصادية العالمية، يمكن أن تتزايد درجة التأثير بسبب الصلات القائمة بين المخاطر الناتجة عن فعل الإنسان والمخاطر الطبيعية التي يمكن أن تضاعف أو تضخم عواقب كل منها. وقد تؤدي إزالة الأحراج والممارسات غير السليمة لاستخدام الأرض إلى زيادة الصرف السطحي خلال موسم الأمطار. مما قد يؤدي إلى فيضانات أكثر خطورة ويشكل مخاطر إضافية بالنسبة للمواقع الصناعية ويهدد الموئل بالتلوث الكيماوي.

٥٧ - ويجب أن تأخذ التقييمات الواقعية للمخاطر لاحقا في الاعتبار الاحتمال المتزايد لتولد آثار مركبة، ناجمة عن ظروف طبيعة أو عن فعل الإنسان، وظهور آثار متعاقبة لكل منها. ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام لنتائجها الاجتماعية والاقتصادية الكامنة في المجتمعات المتزايدة التعقيد، وكذلك للمنظور الأساسي والطويل الأجل لتأثير البيئة والموارد.

#### دال - قدرات البلدان النامية على اتقاء الكوارث

٥٨ - يتوقف النهوض بممارسات اتقاء الكوارث على الاعتراف بالخطر الذي تمثله الأخطار الطبيعية وتقييم خيارات مواجهة الخطر وإعطاء الأولوية لتنفيذ إجراءات مناسبة. وتبين التجربة أن التقدم في هذا المسعى يتوقف على مواصلة الحوار بين صانعي القرار في كل بلد أو منطقة معرض للمخاطر وبين الخبراء بشأن مختلف جوانب تقييم الخطر وإدارة المخاطر. ولذلك، فكل بلد متأثر بالكوارث يحتاج إلى قدرة وطنية أو إقليمية لاتقاء الكوارث أو التخفيف من أضرارها، وترتبط تلك القدرة بالضرورة بمدى التأهب لحالات الطوارئ وبنظم الاستجابة والانتعاش المستخدم حينما يتجاوز الخطر القدرات.

٥٩ - كما أنه من المهم الاعتراف بأن الخبراء الاستشاريين الأجانب لا يمكنهم عادة تلبية هذه الحاجة على نحو متواصل لأنهم لا يستطيعون تفصيل المسائل وتأييد إجراءات مناسبة كجزء من عملية صنع القرار الوطنية. ولذلك، ينبغي منح الأولوية لمساعدة البلدان النامية على تهيئة هذه القدرات.

#### هاء - التنسيق والتنفيذ

٦٠ - ومع الاضطلاع بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، تلقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضوء على الخطر المتزايد الذي تمثله المخاطر الطبيعية بالنسبة للمجتمعات الحديثة. وأتاح العقد فرصة عالمية لزيادة الوعي العام وتحفيز الهيئات الرسمية والمهنية وإشراك الجهات العلمية والتقنية وتشجيع مساعي تجارية لتطوير برامج جديدة. وقد أفلح هذا التركيز من طرف الأمم المتحدة، إلى جانب وقوع جملة من أفدح الكوارث الطبيعية وأكثرها دمارا خلال العقد، في الاعتراف بضرورة وجدوى الحد من الكوارث الطبيعية. ويولى اهتمام متزايد، باستمرار، للمسألة من قبل عدة منظمات دولية وإقليمية ووطنية. ومع اقتراب نهاية العقد، يجب معالجة الحاجة إلى مسؤولية وقيادة مستقبلية في هذا المجال.

٦١ - وعلى نحو ما سبقت إليه الإشارة، لا غنى بالطبع عن أن تعتمد جميع الحكومات والمنظمات المعنية بالتنمية الاقتصادية التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية باعتباره قيمة ملازمة في عملياتها. وإلى جانب هذا النهج الأساسي، ستكون هناك حاجة متواصلة إلى التنسيق بين المكلفين بالتخفيف على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعلاوة على ذلك، تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور أساسي وفعال للغاية في التنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. وينبغي ربط جهود المنظمات غير الحكومية فعلا بالجهود المطابقة من قبل الكيانات الحكومية والقطاع الخاص. وتمثل المسألة الحاسمة في السبيل في توفير هذا التنسيق على أفضل وجه ممكن.

٦٢ - وقد تسلمت الأمم المتحدة زمام المبادرة في إطلاق العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وبذلت بعض هيئات منظومة الأمم المتحدة جهودا ملموسة للنهوض بأهداف العقد. ورغم أن هذا الاهتمام تحجبه أحيانا أزمات أخرى من قبيل الهجرات الواسعة للسكان خلال حالات الطوارئ المعقدة، ظلت الأمم المتحدة تولي اهتماما مطردا للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وتمثل المجالات البرنامجية ذات الأولوية القصوى التي ينبغي للهيئات الرائدة في منظومة الأمم المتحدة أن تركز نفسها لها في: (أ) توسيع نطاق العلم والتعليم، و (ب) تنفيذ البرامج العلمية والتقنية لرصد الظواهر الخطرة، و (ج) تطوير التخفيف من أثر الكوارث وتنفيذه باعتباره جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية، و (د) تنفيذ الإجراءات الوقائية لتعزيز الصحة العامة.

#### سادسا - ملاحظات ختامية

٦٣ - بإعلانها عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ركزت الأمم المتحدة الاهتمام على أهمية عنصر التخفيف في إطار الحد من خسائر الأخطار الطبيعية واتقاء الكوارث، وبالذات على كيفية كفاءة مزيد من الوصول إلى هذه القدرات والموارد في جميع أنحاء العالم. ومن شأن الوسائل الحديثة للاتصال والتطورات التكنولوجية المستجدة في مجال التبادل العالمي للمعلومات وفي شبكات المعلومات ومنظمات الاتصال أن تتيح موارد لم تكن لتخطر على البال حتى قبل عشر سنوات خلت. وقد اغتنم العديد من المنظمات هذه الفرص، مدفوعة في ذلك بوقوع سلسلة من الكوارث خلال العقد التي أوضحت بقوة التكاليف الباهظة للتهديدات المتنامية التي تواجهها المجتمعات الحديثة.

٦٤ - وما برحت ممارسات التخفيف والوقاية تحوز أولوية تداني من حيث أهميتها الأولوية المخصصة سابقا لأنشطة إدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالإغاثة والإنعاش خلال المرحلة العصبية للكوارث الفردية. ثم جاءت التطورات المثيرة في مجال الاتصالات والفائدة المتزايدة من مراقبة كوكب الأرض والفهم العلمي للأخطار وتعاضم الوعي العام والقبول بجدوى أنشطة الحد من الكوارث، لتؤدي معا إلى التدليل على فعالية قدرات الإنذار المبكر في الوقت المناسب. وثمة إقرار الآن بأن الإنذار المبكر يشكل عنصرا أساسيا ضمن كل استراتيجية شاملة للحد من الكوارث. ويجري الآن تطبيق هذه المفاهيم على نحو فعال، وقد ساعد على ذلك تبادل متزايد للتجربة العالمية التي تشمل مختلف مجالات النشاط المهني.

٦٥ - وإذ شرعت سائر بلدان العالم في التحول إلى ما بعد العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، فقد تهيأت الظروف لتنفيذ منهجيات الحد من الخسائر وتوخيا لهدف المجتمعات المقاومة للكوارث. وثمة مسؤولية لا مناص منها لمواصلة قوة الدفع تعزيزا للوعي بالأخطار وتطبيق ممارسات إدارة المخاطر للحد من الكوارث، التي بادرت إلى وضعها اللجان الوطنية وغيرها من هيئات الإطار الدولي. على أن الحاجة هي حاجة عالمية ولها مغزاها بالنسبة لجميع البلدان، في حين أن عناصر الوقاية المطردة والناجمة من الكوارث متعددة. ولتحقيقها، يلزم وضع منظورات سياسية ومؤسسية فيما بين الدول الأعضاء وداخل البلدان فرادى، من شأنها أن تبرز عنصر التعاون المتعدد الاختصاصات والمشارك بين القطاعات، بل وتشجع عليه وتطرح من أجله التكاليفات.

٦٦ - وإذ يشارف العقد نهايته، هناك أيضا حاجة ماسة لإيجاد دور تنسيقي متميز، داخل منظومة الأمم المتحدة، على مستوى يتمتع بسلطة تكفي لتأمين المراقبة المشتركة بين الوكالات للجهود التخطيطية والتنفيذية والمؤسسية في مجال الحد من الكوارث. وقد اقترحت خيارات متنوعة، بما فيها إنشاء هيئة أو لجنة حكومية دولية. ومهما يكن الاختيار، يجب أن يجمع القرار بين سائر الأطراف ذات الصلة نظرا للطبيعة المشتركة لموضوع الوقاية من الكوارث. وبينما ينبغي ممارسة المسؤوليات التنفيذية على الوجه المناسب فيما بين الوكالات المعنية، فإن مسائل الدعوة ووضع سياسات متسقة والتنسيق التنظيمي يجب أن تضطلع بها سلطة جماعية مشتركة بين الوكالات.

٦٧ - ويجب أن تشمل الوقاية من الكوارث في المستقبل، إلى جانب التفهم الكامل للعواقب الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن المخاطر بالنسبة للمجتمع في المستقبل، قضايا وإمكانات التنمية المستدامة والإدارة البيئية والعلم والتكنولوجيا والتجارة والصناعة وتشجيع الأشكال التشاركية للحكم مما يساهم في تحقيق الرفاه والأمن الاجتماعيين. ولا تمثل الوقاية ثقافة مهنية بمفردها، لأن المخاطر والمضار الطبيعية التي ستواجه المجتمعات في العصر القادم سوف تشكل تحديا وترتب مطالب بالنسبة إلى القدرات الجماعية. ويغدو هذا الموضوع أشد إلحاحا نظرا للإقرار الحاصل بأن مزيدا من المخاطر في المستقبل سيكتسي طابعا دوليا مع ما يقتضيه من مطالب تتجاوز الحدود الوطنية بالنسبة إلى مختلف أنظمة الحكم.

٦٨ - وباعتبارها موضوع انشغال عالمي في الوقت الراهن وكونها تعالج جوانب إنمائية متشابكة، فإن الوقاية من الكوارث تتطلب ربطها بسائر النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية لفترة التسعينات من أجل تنفيذ استراتيجيات للحد من خسائر الكوارث على نحو منسق ومستمر - ليكون القرن الحادي والعشرون أكثر أمانا. وفي النهاية، لا يمكن أن يتحقق ذلك ما لم تتوافر إرادة سياسية واضحة لتحويل المعرفة المتاحة والناشئة وتحويل التجربة العملية الواضحة إلى سياسة مقبولة والتزامات بتوفير الموارد المطلوبة.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.
- (٣) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدج تاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18).
- (٤) انظر المواضيع: التقرير السنوي لشركة ميونيخ لإعادة التأمين لعام ١٩٩٨؛ والإعلان الصحفي لشركة ميونيخ لإعادة التأمين بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

المرفق الأول

قائمة أعضاء اللجنة العلمية والتقنية

- وليام جون ريتشارد ألكساندر، جنوب أفريقيا (١٩٩٦-١٩٩٩)
- ألكساندرا أمواكا مينسا، غانا (١٩٩٠-١٩٩٧)
- بيتر س. أندرسون، كندا (١٩٩٦-١٩٩٩)
- أناند س. أريا، الهند (١٩٩٠-١٩٩٧)
- فرانكو باربيري، إيطاليا (١٩٩٠-١٩٩٣)
- محمد بلازوغني، الجزائر (١٩٩٦-١٩٩٩)
- محمد بنبلديع، الجزائر (١٩٩٠-١٩٩٦)
- إدريس بنصاري، المغرب (١٩٩٠-١٩٩٦)
- ج. آرثر برون، جامايكا (١٩٩٠-١٩٩٣)
- جيمس ب. بروس، كندا (١٩٩٠-١٩٩٦)
- كلوديا كاندانيدو، بنما (١٩٩٠-١٩٩٦)
- بربارا أ. كاربي، جامايكا (١٩٩٣-١٩٩٩)
- أمبيرتو كورداني، البرازيل (١٩٩٠-١٩٩٦)
- مصطفى أرديق، تركيا (١٩٩٦-١٩٩٩)
- ألبيرتو جيسيكي، بيرو (١٩٩٠-١٩٩٩)
- روبيرت م. هاملتون، الولايات المتحدة (١٩٩٦-١٩٩٩)
- يوري أ. إزرائيل، الاتحاد الروسي (١٩٩٠-١٩٩٣)
- إيلسا هولوووي، زيمبابوي وجنوب أفريقيا (١٩٩٣-١٩٩٩)
- ر. ب. كاريمانزيرا، زيمبابوي (١٩٩٦-١٩٩٩)
- فيت كارنيك، تشيكوسلوفاكيا (١٩٩٠-١٩٩٣)
- إليزابيت كاسايي، إثيوبيا (١٩٩٠-١٩٩٣)
- تسونيو كاتاياما، اليابان (١٩٩٦-١٩٩٩)
- سينبسي لانغي كافاليكو، تونغا (١٩٩٦-١٩٩٩)
- فينو كيلها، فنلندا (١٩٩٠-١٩٩٦)
- تاكيو كينوسيتا، اليابان (١٩٩٠-١٩٩٦)
- رومان ل. كينتتار، الفلبين (١٩٩٠-١٩٩٦)



- ميشيل لوشا، بلجيكا (١٩٩٦-١٩٩٠)  
ك. ج. ليتلتون، استراليا (١٩٩٣-١٩٩٩)  
ليو يانهوا، الصين (١٩٩٦-١٩٩٩)  
جيوسيبي لونغو، إيطاليا (١٩٩٣-١٩٩٩)  
أ. ش. ماسكري، بيرو (١٩٩٦-١٩٩٩)  
فيليب ماسور، فرنسا (١٩٩٠-١٩٩٦)  
ألبرتو ماتوراننا بالاسيوس، شيلي (١٩٩٦-١٩٩٩)  
أحمد ابراهيم نجيب، مصر (١٩٩٦-١٩٩٩)  
بوفاراهان ناراسيمهان، الهند (١٩٩٦-١٩٩٩)  
إسحاق نيامبوك، كينيا (١٩٩٦-١٩٩٩)  
توماس أوديامبو، كينيا (١٩٩٠-١٩٩٣)  
دالاس بيك، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠-١٩٩٦)  
مانويل بيرلو كوهين، المكسيك (١٩٩٦-١٩٩٩)  
إريك بليت، ألمانيا (١٩٩٠-١٩٩٦)  
أورا إلينا رودريغيز ماريرو، كولومبيا (١٩٩٠-١٩٩٣)  
ماريلو رويدي إلفيرا، اسبانيا (١٩٩٠-١٩٩٣)  
هيرمان شميدز - وينزيل، ألمانيا (١٩٩٦-١٩٩٩)  
أوجين ستافا، كندا (١٩٩٦-١٩٩٩)  
أتوشي تاكيدا، اليابان (١٩٩٣-١٩٩٩)  
ألبير تيفودريه، بنن (١٩٩٣-١٩٩٩)  
يوري فوروبييف، الاتحاد الروسي (١٩٩٣-١٩٩٩)  
ج. ج. واغنير، سويسرا (١٩٩٣-١٩٩٩)  
كزاي لي - لي، الصين (١٩٩٣-١٩٩٦)

## المرفق الثاني

### ملخص اجتماعات اللجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩

#### الاجتماع الأول - (بون ٤-٨ آذار/ مارس ١٩٩١)

وضع أهداف العقد لاستكمال التقييمات الوطنية للأخطار وخطط التأهب، وتحقيق الوصول إلى نظم الإنذار بحلول عام ٢٠٠٠؛ واعتماد معايير لإقرار المشاريع التجريبية؛ واستعراض الصلات مع برامج الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة المعنية بتغير المناخ والبيئة والتنمية والاستجابة لحالات الطوارئ.

#### الاجتماع الثاني (مدينة غواتيمالا، ١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١)

استعراض الكوارث التي وقعت في بيناتوبو في الفلبين، وماونت أنزين في اليابان، والفيضانات في الصين؛ واعتماد مشاريع تجريبية تتصل بالأعاصير الاستوائية ومخاطر البراكين. ومخاطر الزلازل ونظم المعلومات والتعليم/البحث/التدريب، وتقييم الأخطار/الأعمال الوقائية والصحة العامة والمراكز الدولية والمدن المتضخمة؛ واستعراض وتأييد خطط للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية.

#### الاجتماع الثالث (جنيف، ١٦-٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٢)

تحديد ما يلزم الاضطلاع به من أعمال على الصعيد الوطني ووضع مبادئ توجيهية؛ اعتماد مشاريع تجريبية دولية اقترحتها إدارة الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومتطوعو الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية واليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية والرابطة الدولية لعلم الزلازل وفيزياء جوف الأرض والاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة واتحاد منظمات الهندسة الدولية؛ إضافة إلى تحديد الدراسات المقترحة بشأن الفوائد الاقتصادية العائدة من أعمال التخفيف من الكوارث؛ واعتماد استراتيجية إعلامية؛ واستعراض خطط للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية.

#### الاجتماع الرابع (نيودلهي، ١-٥ شباط/فبراير ١٩٩٣)

تقييم التقدم مع اللجان ومراكز التنسيق الوطنية؛ واستعراض البرامج الوطنية لبنغلاديش والهند والفلبين وفانواتو؛ والاستماع إلى تقرير بشأن إدارة الجفاف في الهند وزلازل جامايكا؛ واستعراض التقدم المحرز في المشاريع التجريبية وخطط للاستراتيجية الإعلامية والمؤتمر العالمي.

الاجتماع الخامس (جنيف، ٢٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)

استكمال خطط المؤتمر العالمي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للتقارير الإقليمية والتفاعل بين القطاعين العام والخاص والتوصيات الخاصة باللجنة التقنية والملصق ودورات المعارض؛ ومواصلة استعراض المشاريع التجريبية؛ والإعداد لاستعراض منتصف المدة للعقد من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الاجتماع السادس (واشنطن العاصمة، ٢٧ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ١٩٩٥)

استعراض الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية للحد من الكوارث الطبيعية؛ وتحليل نظم الإنذار المبكر والمعلومات؛ والاستماع لتقرير بشأن زلزال كوبي في اليابان؛ ومناقشة نتيجة المؤتمر العالمي وخطط النصف الثاني من العقد.

الاجتماع السابع (موسكو، ١١-١٤ آذار/مارس ١٩٩٦)

الاستماع إلى تقارير بشأن إعصار حدث في الفلبين والانهيارات في ماونت بيناتوبو والإعمار في كوبي اليابان؛ وإعداد توصيات بشأن التدريب من أجل الحد من الكوارث؛ واستعراض وتقييم المشاريع التجريبية؛ وإصدار بيان موسكو، الذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة إلى: دعم بناء القدرات لدى البلدان والمجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر من أجل الحد من مغبة التعرض والاستعداد للطوارئ، بوصفها نشاطا مختلفا عن المساعدة الإنسانية، وإدراج هذه المهام ضمن العناصر ذات الوجة الإنمائية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

الاجتماع الثامن (باريس، ٢٠-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

استعراض خطط لوضع التقييم الختامي لعملية العقد؛ ومناقشة عملية الانتقال لما بعد سنة ٢٠٠٠؛ وعقد اجتماعات مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة بشأن خطط ما بعد العقد؛ واستعراض أنشطة اللجنة الوطنية الفرنسية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

الاجتماع التاسع (جنيف، ١٣-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

استعراض أثر الكوارث: الانفجار البركاني في مونتسيرات والزلزال في إيطاليا والإعصار في المكسيك وإعصار النينو في بيرو وجنوب أفريقيا والزلزال في الهند؛ والاستماع إلى خطط لمشاريع جديدة بشأن الإنذار المبكر وتقييم أخطار الزلازل والتحقيق في وقوع الفيضانات في أوروبا الشمالية؛ ووضع خطط لاستكمال عملية العقد، بما في ذلك توصيات جزء رفيع المستوى يعقد خلال عام ١٩٩٩ بشأن العقد في الاجتماع الموضوعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩ يكون مصحوبا بمنتدى برنامجي.

الاجتماع العاشر (واشنطن العاصمة، ٨-١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

إعداد تصورات وخطط للتقرير الختامي بشأن العقد من جانب اللجنة العلمية والتقنية؛ واستعراض الجهود الرامية لإدماج التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية في التنمية المستدامة؛ واستعراض آثار إعصار النينيو في إكوادور وغيرها من البلدان.

الاجتماع الحادي عشر (كانبيرا، ١٥-١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩)

استعراض مشروع التقرير الختامي للجنة العلمية والتقنية بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛ وإعداد تقرير للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩؛ واستعراض خطط للمنتدى البرنامجي؛ وتلقي معلومات موجزة بشأن أنشطة اللجنة الوطنية الاسترالية.

-----